الأمم المتحدة

A/AC.109/2003/SR.1

الجمعية العامة

Distr.: General
1 November 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ٢، الساعة ١١/٣٠

الرئيس المؤقت: السيد عنان (الأمين العام)

الرئيس: السيد هنتلي ..... (سانت لوسيا)

المحتويات

افتتاح الدورة من قبل الأمين العام

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

تنظيم الأعمال

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-24349 (A)
0324349

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

افتتاح الدورة من قبل الأمين العام

١ - **الرئيس المؤقت:** قال إنه لمن دواعي سروره أن يفتتح دورة اللجنة الخاصة لعام ٢٠٠٣، المعروض عليها جدول أعمال هام. وأضاف أنه في عام ٢٠٠٢، شعرت المنظمة بالارتياح عندما رأت تيمور - ليشتي، وهو إقليم لم يكن يتمتع بالحكم الذاتي، وقد أصبح عضوا في الأمم المتحدة كدولة ذات سيادة. وكانت اللجنة الخاصة قد منحت تيمور - ليشتي قبل ذلك بسنوات عديدة منبرا دوليا أعربت فيه عن تطلعاتها.

٢ - وقال إن اللجنة الخاصة فيما تباشر دورتها الحالية، ستواصل الاستناد في أعمالها إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥)، التي تتضمن إعلان إنهاء الاستعمار. وكما تحدده هذه الوثائق، أصبح بإمكان أي إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ممارسة الحكم الذاتي بالكامل من خلال أحد ثلاثة خيارات هي: الارتباط الحر، أو الاندماج بدولة أخرى أو الاستقلال. فمن الأساسي أن يستند هذا الخيار إلى الرغبات التي تعرب عنها شعوب تلك الأقاليم بحرية. وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة الخاصة سعيها لإيجاد ترتيبات ملائمة للأقاليم الستة عشر المتبقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في دورتها الحالية.

٣ - ومضى قائلا إن التعاون المثمر في هذا السياق، بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة يعد مهما. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، تعهدت الدول القائمة بالإدارة وفقا لميثاق المنظمة، بأن تتمتع الأقاليم الخاضعة لإدارتها بمستوى ملائم من الحكم الذاتي. وأضاف قائلا إن من أهداف اللجنة الخاصة الرئيسية، منذ إنشائها، المساعدة في هذه العملية والتعجيل بها.

٤ - وأشار إلى أن العديد من الأقاليم الستة عشر المتبقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي أحرزت تقدما نحو تحقيق الحكم الذاتي، وذلك بأن قامت بوضع نظمها الدستورية والسياسية والاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة، بذلت اللجنة الخاصة جهودها في أن تشارك الدول القائمة بالإدارة في حوار شفاف وخلاق حول مستقبل الأقاليم، التي تعد ظروفها وخصائصها متميزة. وقد سعت لوضع برامج عمل لكل حالة على حدة، بالمشاركة التامة لشعوب الأقاليم، لتعزيز تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحديد وضع كل إقليم في سياق إنهاء الاستعمار.

٥ - وقال إنه لمن دواعي سروره أن يلاحظ التقدم الذي أُحرز في مجال وضع برنامج عمل لتوكيلاو، وتقديم حكومة نيوزيلندا وشعب الإقليم التعاون التام إلى بعثة الأمم المتحدة التي قامت بزيارة توكيولاو في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٦ - ودعا جميع الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة للعمل معا لإيجاد سبل خلاقة وعملية لإحياء عملية إنهاء الاستعمار كي تتمكن الأمم المتحدة من إغلاق فصل غير منته في التاريخ. وقال إنه على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة الضروريين التي قد يتطلبهما القيام بذلك. وفي هذه الروح، تمنى النجاح للجنة الخاصة في السنة المقبلة.

إقرار جدول الأعمال

٧ - أقر جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٨ - أُنتخب السيد هنتلي (سانت لوسيا): رئيسا، والسيد تنوه بتشوي (كوت ديفوار) والسيد رودريغز باريلا (كوبا) نائبين للرئيس، وأُنتخب السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) مقررا، بالتزكية.

٩ - تولى السيد هنتلي (سانت لوسيا) رئاسة الجلسة.

١٠ - **الرئيس:** قال إن وجود الأمين العام لهو دليل على أن كبار المسؤولين في الأمانة العامة يعتبرون عمل اللجنة الخاصة مهما ولا يتعرض لخطر إزاحته جانبا لأسباب تتعلق بالميزانية.

١١ - ومضى قائلا إن إعلان الألفية في سياق تأكيده مجددا لحق الشعوب الإنساني غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها، أشار إلى أن الاستعمار لا يزال قائما وأنه يقتضي استمرار اهتمام المجتمع الدولي. إذ أن الاستعمار لم يختف كما يؤكد البعض، بل اتخذ أشكالا جديدة. ونتيجة لذلك، فإن ثمة نوعا من الوهم بوجود حكم ذاتي: بل إن الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تعتقد أحيانا أن قيام بلد أكبر بممارسة سلطة عليها من جانب واحد أمر مشروع، وإن كانت لا تستطيع التأثير عليه سياسياً. ولحسن الحظ، فإن قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات حقوق الإنسان الراسخة لا تعتبر هذه السلطة أمرا مشروعاً.

١٢ - وقال إن اللجنة الخاصة دأبت على العمل كقناة من قنوات الأمم المتحدة لمساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مستقبلها السياسي دون تدخل خارجي. وهي تشكل المنبر الرئيسي لشعوب تلك الأقاليم للإعراب عن آرائها حول وضعها المعروف لدى المجتمع الدولي، من خلال جملة أمور منها عقد حلقات بحث إقليمية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أدت إلى صدور توصيات هامة، كما هو حال قرارات الجمعية العامة التي أصبحت أكثر استهدافا على نحو متزايد.

١٣ - وأشار إلى أن اللجنة الخاصة ستقع مع ذلك، في دوامة وضع التوصيات، وصياغة القرارات، والاستماع إلى التماسات، ما لم تعجّل بجهودها وتصبح أكثر تركيزا على النتائج. وأضاف قائلا إن غرضها يتمثل في رفع الأقاليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإنها ينبغي أن تهدف إلى إطلاق عملية آلية لإنهاء الاستعمار لكل إقليم من الأقاليم الستة عشر المتبقية خلال العقد القادم.

١٤ - واستطرد قائلا إن اللجنة الخاصة درجت على وضع برامج عمل لكل إقليم، لكي تكون أكثر استباقية. إلا أن عليها أن تتخذ خطوة أخرى إلى الأمام. فلا يوجد سبب يدعو للتعامل مع برامج العمل هذه كل على حده: إذ يمكن وضعها وتنفيذها على نحو متواز. واقترح إنشاء أفرقة عاملة لوضع هذه البرامج لكل إقليم على حدة أو لمجموعات من الأقاليم ولتيسير ذلك الجهد بجعل مركز اهتمام حلقة البحث التي ستعقد في منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٣ هو المضي قدما بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٥ - وأضاف قائلا إن الأفرقة العاملة المقترحة لما كانت ستتألف من أعضاء من اللجنة الخاصة، فإنه بحاجة إلى أن تدعمه. ويتعين على اللجنة الخاصة التغلب على أي مخاوف تتعلق بالتغيير مهما كان جذريا: إذ إن تعريف إنهاء الاستعمار يعني التغيير. كما أن اللجنة الخاصة بحاجة إلى دعم وتعاون الدول القائمة بالإدارة، فبدونها، قد لا تنجح عملية إنهاء الاستعمار، وقد لا تكون ذات مغزى ولا سلمية. وقال إنه ينبغي ألا تنظر هذه الدول إلى اللجنة الخاصة باعتبارها خصما لها، بل شريكا يمكّنها من تحقيق مسؤولية تقع على عاتقها جميعا بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة. ويعد تعاون نيوزيلندا الرائع مع اللجنة فيما يتعلق بتوكيلاو نموذجا في هذا المجال.

١٦ - وأشار إلى أن بعثة اللجنة الخاصة إلى توكيلاو في عام ٢٠٠٢ كانت الأولى بعد مضي ثماني سنوات. وقال إنها هامة كبداية لمرحلة تتسم بمزيد من أنشطة اللجنة، وقد اعتبرت بعثة ناجحة. إلا أن اللجنة لا تستطيع أن تشعر بأنها أنجزت شيئا ما لم تنفذ توصيتها الرئيسية - دراسة تحديد الآثار المترتبة على خيارات توكيلاو بشأن تقرير مصيرها -

تنفيذا فعليا. وينبغي منح اللجنة الخاصة موارد ملائمة للقيام بذلك في عام ٢٠٠٣. وقال إن الحاجة تدعو إلى إجراء دراسات مماثلة لتوفير نقطة انطلاق لإنهاء الاستعمار لمعظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وينبغي للأفرقة العاملة المقترحة أن تأخذها بعين الاعتبار عند وضع برامج أعمالها.

١٧ - وقال إن اللجنة الخاصة بحاجة إلى دعم قوي من هيكلية الأمم المتحدة ككل: ويجب عدم ترك الدراسات التي وافقت عليها الجمعية العامة منذ زمن بعيد دون إنجاز بسبب الافتقار إلى الخبرة. فبدون المعلومات التي تقدمها هذه الدراسات، لن تدرك شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخيارات التي ستتخذها، ولن تكون الدول الأعضاء على إطلاع بالتطورات السياسية والدستورية. وينبغي للجان الإقليمية، والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى أن تواصل مساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كي تكون على استعداد جيد للحكم الذاتي. وسيساعد اللجنة في تنفيذ ولايتها بشأن إنهاء الاستعمار تحقيق مزيد من التعاون بين اللجنة الثالثة واللجنة الرابعة للجمعية العامة، واللجنة الخاصة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وينبغي إدراج الأقاليم في برامج عمل إعلان دربان، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وسائر المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة.

تنظيم الأعمال: (A/AC.109/2003/L.1 و A/AC.109/2003/L.2)

١٨ - **الرئيس:** يوجه الانتباه إلى الوثيقتين A/AC.109/2003/L.1 و A/AC.109/2003/L.2 حول تنظيم الأعمال، اللتين أكدتا على أن إنهاءهما في مرحلة مبكرة سيمكّن الأمانة العامة من إتاحة جميع وثائق اللجنة الخاصة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وقال إنه إذا لم يصدر أي اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة الخاصة قد وافقت على تنظيم الأعمال المقترح للدورة الحالية.

١٩ - وقد تقرر ذلك.

مسائل أخرى

٢٠ - **الرئيس:** قال، كما درجت عليه اللجنة الخاصة في السنوات السابقة، فإنها ستطبق قرار الجمعية العامة بحذافيره حيث تعقد الاجتماعات بدون توافر النصاب المطلوب بموجب المادتين ٦٧ و ١٠٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة. إلا أن اتخاذ أي قرار يقتضي حضور غالبية الأعضاء.

٢١ - وقال إن جلسات غير رسمية للجنة الخاصة ستعقد بغرض تنظيم حلقتها الدراسية الإقليمية القادمة، التي ستعقد في منقطة البحر الكاريبي. ويزمع إجراء مناقشات مع المملكة المتحدة، الدولة القائمة بالإدارة لمعظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية في المنطقة، بهدف عقد حلقة دراسية في أنغيلا. وهذا لن يزيد من عمل اللجنة الخاصة فحسب، بل سيزيد الوعي به في هذه الأقاليم.

٢٢ - وقال إنه إذا لم تكن هناك أية اعتراضات، فإنه سيعتبر أن اللجنة الخاصة قد أذنت له بأن يجري مشاورات مع المجموعات الإقليمية، سواء مباشرة أو من خلال أعضاء مكتب اللجنة الخاصة، بغية تنظيم الحلقة الدراسية.

٢٣ - وقد تقرر ذلك.

٢٤ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم أنتيغوا وبربودا وغرينادا، قائلا إن اللجنة الخاصة ظلت، منذ زمن بعيد في مقدمة من وضع تدابير لتمكين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من تحقيق المساواة السياسية المطلقة تمشيا مع الخيارات الثلاثة المتاحة للاستقلال والارتباط الحر والاندماج بدولة أخرى، مع التمتع بكامل الحقوق السياسية؛ بل إن أنشطتها سبقت العقدين الدوليين للقضاء على الاستعمار. إلا أن هذه التوجيهات لا تكون إلا إذا رافقها التنفيذ.

٢٥ - ومضى قائلا إن أحد أهم هذه التدابير توفير تثقيف سياسي لتوعية شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالخيارات المتاحة لها، وتأثيرات خياراتها. وقال إنه يجب أن تدرك الآثار الناجمة عن استمرار التبعية السياسية، وهي آثار جعلتها العولمة أكثر بروزا في عدد من الأقاليم. وقال إنه ينبغي للجنة الخاصة أن تتأكد من جعل أعمالها في المقر مفهومة جيدا لدى شعوب تلك الأقاليم، التي غالباً ما تزود بمعلومات خاطئة عن أهمية اللجنة الخاصة والأمم المتحدة بشكل عام في تنمية الأقاليم.

٢٦ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة لا تزال تفتقر إلى معارف وتحليلات كافية على الأرض عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد ظلت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة تقوم بتلك البحوث والتحليلات إلى أن تم حلها منذ عشر سنوات، ولم يخلفها أحد. وللمساعدة في رأب فجوة المعلومات، سينظم وفد أنتيغوا وبربودا جلسة إحاطة حول التطورات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والدستورية في أقاليم منطقة البحر الكاريبي سيقدمها خبير من المنطقة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٢٧ - وقال إن أنتيغوا وبربودا وغرينادا ستواصل دعمها لأعمال اللجنة الخاصة في دفع التقدم نحو تحقيق الحكم الذاتي لجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، وخاصة الجزر الصغيرة والبلدان النامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٢٨ - **السيدة مولولا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): دعت إلى توفير نسخ من البيانين الافتتاحيين اللذين أدلى بهما الأمين العام ورئيس اللجنة إلى أعضاء اللجنة الخاصة، وإلى نقل فحواهما إلى بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمرها القادم الذي سيعقد في كوالا لامبور كوسيلة لحشد دعم لتلك الحركة.

٢٩ - **السيد تانوه - بوتشيه** (كوت ديفوار): قال إنه يرحب بدعم الأمين العام لأعمال اللجنة، ولفت الاهتمام إلى النداء الموجه لقيام تعاون مثمر بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة. كما وّجه الاهتمام إلى المساهمة التي قدمتها فيجي إلى أعمال اللجنة الخاصة، وقدم شكره لسفير ذلك البلد، الذي كان بصدد مغادرة نيويورك.

٣٠ - **السيد رودريغز باريلا** (كوبا): قال إن كوبا تؤيد تماما أعمال اللجنة الخاصة، وقال إنه يرى أن حضور الأمين العام هذه الجلسة هو إعادة تأكيد دور الأمم المتحدة في إنهاء الاستعمار، وهو فصل لم تنته المنظمة من العمل به بعد. وقال إنه لا يزال أمام اللجنة الخاصة أعمال كثيرة يتعين عليها القيام بها في السنة القادمة لتنفيذ خططها. وقال إن حلقة البحث الإقليمية المقترحة في منطقة البحر الكاريبي تعد على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وقال إن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة القادم الذي سيعقد في كوالا لامبور يؤكد مجددا أسس حركة عدم الانحياز، الذي يشمل إنهاء الاستعمار، ويتيح الفرصة لتوسيع نطاق مناقشة المسألة.

٣١ - **السيد بلانكو** (فنزويلا): قال إن أعمال اللجنة الخاصة في تعزيز الحق في تقرير المصير جديرة بأن يقرها المجتمع الدولي. وأعرب عن دعم فنزويلا التام لتنفيذ برنامج العمل بكامله لتلك السنة، وقال إنه يرحب بالإعداد لعقد مؤتمر قمة إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي كوسيلة لتحقيق أهداف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وقال إن التحدي الملقى على عاتق اللجنة الخاصة يكمن في القضاء على عوائق الماضي، وتمهيد السبيل من أجل إنهاء الاستعمار بالكامل، لكي تتحول الآمال إلى حقيقة واقعة.

٣٢ - **السيد يفولي** (فيجي): شكر أعضاء اللجنة الخاصة على إعرابهم عن الشكر الذي تقدموا به إلى السفير المنتهية ولايته وأكد لهم دعم فيجي التام لتنفيذ ولاية اللجنة الخاصة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٠.